

تبين هذه النسبة هامش الأمان المتوفر لدى البنك التجاري في مواجهة مخاطر عدم القدرة على استرداد الأموال التي قدمت كقروض لعملاء البنك. ويتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة حقوق الملكية إلى القروض، وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل نجدها :

$$\text{حقوق الملكية إلى القروض} = 14000 / 84600 = 16.5\%$$

تعني هذه النتيجة أن بنك الأمل قادر على تحمل قروض معدومة بنسبة 16.5% من إجمالي القروض. أما إذا زادت نسبة هذه القروض عن ذلك فسوف تتعرض أموال المودعين للضياع. كذلك تعني هذه النتيجة أن 16.5% من القروض ممولة عن طريق مساهمي البنك، أما الباقي فقد تم تمويله من أموال الغير، ولاسيما المودعين.

٤- حقوق الملكية إلى محفظة الأوراق المالية :

تشير هذه النسبة إلى هامش الأمان لدى البنك التجاري في مواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها البنك من خلال الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة نتيجة الانخفاض غير المتوقع في أسعارها السوقية ، ويمكن أن تحسب كما يأتي :

حقوق الملكية إلى محفظة الأوراق المالية = حقوق الملكية / محفظة الأوراق المالية وبتطبيق هذه النسبة على محفظة بنك الأمل نجد :

$$\text{حقوق الملكية إلى محفظة الأوراق المالية} = 12400 / 14000$$

$$= 88.5\%$$

تعني هذه النتيجة أن بنك الأمل قادر على تحمل الخسائر الرأسمالية في محفظة الأوراق المالية لديه، لأن قيمة حقوق الملكية أكبر من قيمة الأوراق المالية. مما يعني أن مودعي بنك الأمل بأمان .

حقوق الملكية إلى مجموع الودائع :

تزود هذه النسبة البنك التجاري بمعلومات عن مدى قدرته على تقديم الودائع من خلال حقوق الملكية المتوافرة لديه، وتحسب هذه النسبة كما يأتي:

حقوق الملكية إلى مجموع الودائع = حقوق الملكية / مجموع الودائع .

وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل نجد = $147000 / 14000$

= 9.5%

تعني هذه النتيجة أن كل ليرة سورية من الودائع يقابلها من حقوق الملكية لدى بنك الأمل 9.5 قرش سوري من حقوق الملكية .

ثالثاً - نسب توظيف الأموال :

تزودنا هذه النسب بمعلومات عن مدى كفاءة إدارات البنوك التجارية في استخدام مواردها المالية، وتُعدّ هذه النسب من الأدوات المهمة في ترشيد واتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية.

ويُعدّ قيام البنوك التجارية باستثمار أموالها الفائضة في أي نوع من أنواع الاستثمارات أفضل من أن تترك معطلة في خزانة البنك، ومن المعروف أن أفضل استثمارات البنوك التجارية لمواردها المالية أن تقدمها كقروض إذا أتيحت لها الفرصة نظراً لعوائدها المرتفعة.

ومن أهم نسب توظيف الأموال :

1- معدل توظيف الودائع:

يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة الإدارات في البنك التجاري في توظيف ودائعها في استثمارات تدر عوائد مرتفعة. ويحسب هذا المعدل بقسمة مجموع الاستثمارات الأساسية في البنك التجاري والمقصود بها القروض والأوراق المالية إلى مجموع الودائع .

وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل نجد:

معدل توظيف الودائع = القروض + الأوراق المالية / الودائع

$$\text{معدل توظيف الودائع} = 84600 + 12400 / 147000 = 65.9\%$$

تعني هذه النتيجة أن بنك الأمل قد استثمر 65.9% من ودائعه في القروض والأوراق المالية.

٢- معدل توظيف الموارد التقليدية :

تُعدّ الودائع وحقوق الملكية من أهم الموارد المالية في البنوك التجارية وأقدمها، لذلك يسميها البعض بالموارد التقليدية، ويحسب هذا المعدل بقسمة مجموع الاستثمارات الأساسية المتمثلة في القروض والأوراق المالية إلى مجموع الودائع وحقوق الملكية، وتُستثنى من الأوراق المالية هنا جميع الأوراق المالية التي تدرج في الاحتياطي الثانوي ، وتحسب كما يأتي:

معدل توظيف الموارد التقليدية = الاستثمارات الأساسية / الودائع + القروض

وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل نجد :

$$\text{معدل توظيف الموارد التقليدية} = 84600 + 12400 / 147000 + 14000$$

$$= 60.2\%$$

تعني هذه النتيجة أن 60.2% من الموارد التقليدية المتمثلة في الودائع وحقوق الملكية يتم توظيفها في قروض وأوراق مالية .

٣- معدل توظيف الموارد المتاحة:

تشير القوائم المالية للبنوك التجارية إلى أن أنها لم تعد تقتصر في تمويلها لاستثماراتها الأساسية (القروض + الأوراق المالية)، على مواردها التقليدية (الودائع + حقوق الملكية)، بل أصبحت تعتمد أيضاً على مصادر أخرى لتمويل تلك الاستثمارات، مثل الاقتراض وإصدار

أنواع متعددة من شهادات الإيداع المصرفية . ويحسب معدل توظيف الموارد المتاحة كما يأتي:

معدل توظيف الموارد المتاحة = القروض + الأوراق المالية / الودائع + حقوق الملكية + القروض .

وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل نجد:

$$\text{معدل توظيف الموارد المتاحة} = 84600 + 12400 / 147000 + 14000 + 1000$$

$$= 59.9\%$$

تعني هذه النتيجة أن 59.9% من الموارد المتاحة لبنك الأمل مستثمرة في الأوراق المالية والقروض المتنوعة.

٤- نسبة القروض إلى مجموع الودائع :

تقيس هذه النسبة معدل توظيف الودائع في القروض فقط أي أحد أهم أنواع الاستثمارات الأساسية في البنوك التجارية ، وتعد هذه النسبة من أهم نسب توظيف الأموال ، ذلك أن استثمار الأموال في القروض يتولد عنه عائد يفوق الاستثمار في الأوراق المالية ، وحتى داخل محفظة الأوراق المالية نفسها يختلف العائد المتولد عن كل إصدار تتضمنه المحفظة ، لذلك ومن أجل الدقة في اتخاذ القرار الاستثماري والعقلانية في استخدام الموارد المالية للبنوك التجارية ، ونظراً لتفاوت الاستثمارات من حيث العوائد المتولدة عنها ، كان لا بد من قياس معدل توظيف الموارد في كل نوع من أنواع الاستثمار ، وتُحسب هذه النسبة كما يأتي :

نسبة القروض إلى الودائع = القروض / الودائع .

وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل :

$$\text{نسبة القروض إلى الودائع} = 84600 / 147000 = 57.6\%$$

تعني هذه النتيجة أن ٥٧.٦% من إجمالي الودائع تم استثمارها في القروض المتنوعة التي قدمها بنك الأمل.

٥- نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى الودائع :

يقصد هنا بالأوراق المالية جميع الأصول المالية التي تتضمنها محفظة الأوراق المالية للبنك محل الدراسة، ولا تتضمن المحفظة هنا الأصول شبه النقدية التي يتشكل منها الاحتياطي الثانوي في البنك التجاري.

وتحسب هذه النسبة كما يأتي :

نسبة الأوراق المالية إلى الودائع = الأوراق المالية / الودائع .

وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل نجد :

$$\text{نسبة الأوراق المالية إلى الودائع} = 12400 / 147000 = 8.4\%$$

تعني هذه النتيجة أن ٨.٤% من الودائع قد تم استثمارها في أوراق مالية متنوعة تضمنتها المحفظة الاستثمارية لبنك الأمل .

رابعاً - نسب الربحية :

تتيح نسب الربحية معلومات مهمة لجميع الأطراف ذات العلاقة عن أحوال البنوك التجارية، فالبنوك التجارية كغيرها من منشآت الأعمال تحقق في نهاية السنة المالية أرباحاً قد توزعها جميعها على المساهمين عندما يتخذ مجلس إدارتها قراراً بذلك ، أو تحتجز جزءاً منها يضاف إلى الاحتياطيات الموجودة لديها من أجل تنمية وتطوير أعمالها.

ومن المعروف أن الهدف الرئيس لأي بنك تجاري هو تعظيم ثروة ملاكه، وتحقيق هذا الهدف يتطلب من البنك التجاري القدرة على توجيه موارده المالية إلى استثمارات تحقق له أقصى ما يمكن من أرباح. ومن أهم نسب الربحية:

١- معدل العائد على حقوق الملكية :

تتمثل حقوق الملكية في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، ويقاس العائد على حقوق الملكية ما يحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم في البنك. وتحسب هذه النسبة كما يأتي:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية .

وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل نجد:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = 3900 / 14000 = 27.8\%$$

تعني هذه النتيجة، أن البنك قد تمكن من تحقيق عائد قدره ٢٧.٨ % على أموال المساهمين المستثمرة.

٢- معدل العائد على الودائع :

يشير هذا المعدل إلى مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها، ويحسب هذا المعدل كما يأتي:

معدل العائد على الودائع = صافي الربح بعد الضريبة / كافة أنواع الودائع .

وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل نجد:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = 147000 / 3900 = 2.6\%$$

معدل العائد على الأموال التقليدية :

يقيس هذا المعدل نسبة صافي الربح المتحقق نتيجة استثمار البنك لأمواله التقليدية (حقوق الملكية + الودائع). ويمكن حساب هذه النسبة كما يأتي :

معدل العائد على الموارد التقليدية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية + الودائع

وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل نجد :

$$\text{معدل العائد على الموارد التقليدية} = 3900 / 14000 + 147000$$

$$= 2.4\%$$

٣- معدل العائد على الموارد المتاحة :

تتمثل الموارد المتاحة بالموارد التقليدية المشار إليها أعلاه، بالإضافة إلى الأموال المقترضة الأخرى التي يحصل عليها البنك من أجل التوسع في استثماراته.

وتُقاس هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية وجميع خصوم الميزانية، وتُحسب كما يأتي:

$$\text{معدل العائد على الموارد المتاحة} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{الخصوم} + \text{حقوق الملكية}$$

وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل نجد:

$$\text{معدل العائد على الموارد المتاحة} = 3900 / 162000 = 2.4\%$$

٤- القوة الإيرادية للموارد المتاحة :

تُحسب القوة الإيرادية للموارد المتاحة وذلك بقسمة صافي الربح قبل الضريبة بالإضافة إلى الفوائد المستحقة على جميع الموارد المتاحة ، وذلك كما يأتي:

$$\text{القوة الإيرادية للموارد المتاحة} = \text{صافي الربح قبل الضريبة} + \text{الفوائد المستحقة} / \text{الخصوم} + \text{حقوق الملكية}$$

ونلاحظ أن البسط يعكس العائد الذي حققته جميع أوجه الاستثمار التي وجهت إليها تلك الموارد ، كما يعكس المقام جميع الموارد التي حصل عليها البنك من جميع الجهات.

وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل نجد:

القوة الإيرادية للموارد المتاحة = ٧٨٠٠ + ٣٦٠٠ / ١٦٢٠٠٠

$$= ٧\%$$

وتعني هذه النتيجة أن كل ليرة من الموارد المالية المتاحة لدى بنك الاتحاد في عام ٢٠١٠م قد تولد عنها أرباح قدرها ٧ قروش سورية.

٥- نسبة العوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة :

تقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على الوفاء بالفوائد المستحقة عليه من العوائد التي يحققها على استثماراته. وتحسب هذه النسبة بقسمة العوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة وذلك على النحو الآتي:

نسبة العوائد المكتسبة إلى الفوائد المدفوعة = العوائد المكتسبة / الفوائد المستحقة

وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل نجد :

نسبة العوائد المكتسبة إلى الفوائد المدفوعة = ١٤٢٤٠ / ٣٦٠٠ = ٣.٩٥ مرة .

وتعني هذه النتيجة أن الموارد المالية التي حصل عليها بنك الأمل من مصادر مختلفة قد نتج عنها فوائد تكفي لتغطية التكلفة التي دفعها البنك للحصول على موارده المالية ٣.٩٥ مرة.

خامساً - نسب هيكل الودائع :

تُعد الودائع المصدر الرئيس لموارد البنوك التجارية عموماً، وبالتالي فإن زيادة هذه الودائع كمورد أساسي للبنك يُعد مؤشراً قوياً على مدى فاعلية البنك في تنمية الودائع. ونورد فيما يأتي أهم النسب المالية التي تمثل هيكل الودائع:

١- نسبة الودائع إلى الأصول :

تُعد الودائع أهم مصدر من مصادر التمويل في البنوك التجارية، وتشير نسبة الودائع إلى الأصول إلى مدى اعتماد البنوك التجارية على الودائع في تمويل أصولها، ويتم حسابها كما يأتي:

نسبة الودائع إلى الأصول = جميع أنواع الودائع / مجموع الأصول

وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل نجد :

نسبة الودائع إلى مجموع الأصول =

$$62000 + 49000 + 36000 / 147000 = 90.7\%$$

٢- نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع :

تمثل الودائع الجارية النسبة الأكبر ضمن ودائع أي بنك تجاري، وتقاس نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع كما يأتي :

الودائع الجارية إلى مجموع الودائع = الودائع الجارية / مجمع الودائع

وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل نجد:

$$62000 / 147000 = 42.1\%$$

٣- نسبة ودائع التوفير إلى مجموع الودائع :

وتحسب بقسمة ودائع التوفير إلى مجموع الودائع في البنك كما يأتي :

ودائع التوفير إلى مجموع الودائع = ودائع التوفير / مجموع الودائع

$$49000 / 147000 = 33.3\%$$

٤- نسبة الودائع لأجل إلى مجموع الودائع :

وتحسب بقسمة الودائع لأجل على مجموع الودائع كما يأتي:

الودائع لأجل إلى مجموع الودائع = الودائع لأجل / مجموع الودائع

وبتطبيق هذه النسبة على بنك الأمل :

$$36000 / 147000 = 24.5\%$$